

# عودة ألبان كوسوفو: بين الواقع والخيال

بقلم: بيتر مارسدن

**في** يوم ١٠ يونيو/حزيران، أي صبيحة اليوم التالي على توقيع اتفاق السلام بين حلف شمال الأطلسي ويوغوسلافيا، بلغ عدد اللاجئين الذين يعيشون في كنف أسر مضيفة في مقدونيا ١٣٨,٦٠٠ لاجئ فضلاً عن ١٠٦,٥٠٠ آخرين يعيشون في المخيمات<sup>٢</sup>. وفي أوائل أغسطس/آب، كان ١٥ ألف لاجئ لايزالون يعيشون مع الأسر المضيفة و٥٠٠٠ في المخيمات. ولم يتبق من المخيمات والمراكز المؤقتة الثمانية الأصلية سوى ثلاثة تؤدي عملها. وعبرت المفوضية العليا في تصريحات علنية حتى ٢٥ يونيو/حزيران ١٩٩٩ عن قلقها من عودة اللاجئين قبل الأوان وعن توقعها أن تخلو مخيمات اللاجئين بسرعة من نزلائها بالرغم من تحذير اللاجئين من العودة المبكرة إلى ديارهم. وقد أكدت السرعة الكبيرة التي عاد بها اللاجئون خلال الأيام التالية صحة توقعات المفوضية العليا، كما أشاعت انطباعاً بظهور استجابة جماعية هوجاء لدخول قوات حلف شمال الأطلسي في كوسوفو.

ولكن الانطباع الناتج من مقابلة بعض اللاجئين من سكان المخيمات الثلاثة الرئيسية في مقدونيا: ستينكوفيك ١ و٢ وسيفران، في ٢٣ و٢٤ و٢٥ يونيو/حزيران كان يختلف بصورة كاملة في واقع الأمر. كانت عملية عودة قد بدأت بالفعل في ٢٢ يونيو/حزيران تمثلت في وقوف حافلات خاصة وشاحنات عند مدخل كل مخيم. وكان اللاجئون يتحركون باتجاه بريستينا وغيلباني في شرق كوسوفو، وقد عرف عن كليهما أنهما آمنتان بشكل معقول. وبالرغم من التحرك المستمر، ظلت ثلاثة أرباع المخيمات مشغولة.

واتضح من اللقاءات التي أجريت مع بعض الأسر وجود ارتباط مباشر بين موطن الأسرة واهتمامها بالعودة المبكرة. ففي الوقت الذي عبر فيه سكان بريستينا وغيلباني عن أنهم سيعودون قريباً، صرح القادمون أصلاً من مناطق عرف أنها تعرضت لأضرار جسيمة أو زرعت فيها كميات كبيرة من الألغام، أنهم سينتظرون حتى يتمكن المجتمع الدولي من تزويدهم بالدعم. كما كانوا على دراية كبيرة بمخاطر الألغام. وكانت هناك صحيفة خاصة توزع في المخيمات تزود سكانها بأخبار الوضع في كوسوفو. وفي ٢٣ يونيو/حزيران، ورد نبأ حول اجتماع حكومات حلف شمال الأطلسي وأن قادة الحلف قد حثوا اللاجئين على الانتظار لمدة ١٠٠ يوم يتسنى خلالها تحديد أماكن الألغام والتحقق

في الفظائع المرتكبة بشأن حقوق الإنسان. وكان اللاجئون يتعاملون مع الموقف بواقعية كما كانوا يناقشون نصائح المجتمع الدولي بعناية.

وكانت هناك أسر عازقة عن العودة خوفاً من التعرض للخطر، ومنها أسر فقدت جميع رجالها وتشعر بالقلق لأنها لا تعرف كيف ستدبر أمر معيشتها عند العودة بعد فقدان عائلها. كما كانت الأسر التي يعاني أبنائها من الشعور بالصدمة تشعر بالقلق خوفاً من أن يصاب الأطفال باضطراب انفعالي حال عودتهم. وكانت هناك أيضاً أسر كثيرة يعاني أفرادها من ضروب من العجز البدني أو العقلي. وكذلك، كان على رأس العازفين عن العودة الأسر التي يعاني بعض أفرادها من حالات طبية عسيرة. فرغم أن المنشآت الطبية في المخيمات لم تكن مجهزة بصورة جيدة، إلا أن اللاجئين قدروا بمنظورهم الواقعي أن المرافق الطبية في كوسوفو سوف تكون أسوأ تجهيزاً. وعلاوة على ذلك، كان عدد من الألبان الذين كانوا يعيشون في صربيا قبل هروبهم إلى مقدونيا يشعرون بعدم القدرة على العودة. ومع ذلك وبالرغم مما كان يظهره عدد لا يستهان به من اللاجئين من عزوف عن التفكير في عودة مبكرة، خلت مخيمات كثيرة من نزلائها بالفعل بعد مضي ثلاثة أيام فقط. فما الذي أدى إلى تلك الهجرة الجماعية المفاجئة؟

تشير الأدلة إلى أن العامل الرئيسي، كان التخوف من أن يستولي الغير على أراضيهم وبيوتهم أو ينيهوا ممتلكاتهم، إذ كانت هناك أنباء متزايدة عن تلاشي هيبة القانون في كوسوفو، وعن استيلاء العائدين على منازل جيرانهم عندما يجدون بيوتهم قد دمرت. لذلك، فليس من المستبعد أن نتصور أن شعوراً مفاجئاً بالخوف قد استبد باللاجئين ودفعهم إلى اختيار العودة المبكرة للاستفادة من جو الصيف في إعادة بناء المنازل وفلاحة الأرض.

وواكب العودة الجماعية تدهور ظاهر في مستوى الخدمات المقدمة في المخيمات في مقدونيا. وبحلول ٢٥ يونيو/حزيران، أصبح مستوى المعيشة في سيفراني مثاراً للقلق، كما أفاد اللاجئون في ستينكوفيس-١ أن بعض أنواع الطعام لم تعد متوفرة. وكانوا يشعرون بتعاسة بالغة لرحيل الأسر المحيطة بهم وعدم جمع النفايات التي خلقتها تلك الأسر وراءها. وقد عبر اللاجئون أيضاً عن عدم ارتياحهم بسبب المخاطر الصحية التي قد يتعرض لها أبنائهم كما كان لمنظر تراكم المخلفات تأثيراً

سلباً عليهم. وزادت الأحوال الجوية السيئة من الإحساس بالمعاناة في داخل المخيمات فضلاً عن تعبير بعض المقيمين عن مشاعرهم بعدم الأمان لخلو الخيام والأراضي المحيطة بهم من سكانها.

ويصعب تحديد مدى قدرة الوكالات العاملة في المخيمات على تجنب هذا التدهور الذي طرأ على مستويات المعيشة. وقد تضاعف عدد الموظفين العاملين في الوكالات من ألبان كوسوفو بسرعة حيث عاد الكثيرون منهم إلى بريستينا للمطالبة بممتلكاتهم، شأنهم شأن غيرهم من سكان المخيمات. كذلك، فقد بدأ القلق يساور موظفي الوكالات العاملين في المخيمات المقدونية حول مستقبلهم الوظيفي، وكانوا حريصين على العودة والتقدم للالتحاق بالوظائف التي أنشئت عند وصول وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى بريستينا. ومن المحتمل أن يكون تحول الاهتمام إلى الإغاثة وإعادة البناء في كوسوفو من العوامل التي أدت إلى تدني الأولويات الممنوحة لخدمات المخيمات بالرغم من تعهد الوكالات المعنية بمواصلة مولاتها بالرعاية. ومع تحرك الأحداث بهذا الإيقاع السريع، يتعذر على المرء أن يتوقع من ناحية واقعية أن تنجز الوكالات أكثر مما كانت تقوم بإنجازه.

والأسئلة الرئيسية المتبقية، هي هل كان من الواجب منح ضمانات المحافظة على مستوى الخدمات في المخيمات أولوية أعلى في إطار خطط المفوضية العليا والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة، وهل كان اتخاذ إجراءات أكثر حزمًا سيؤثر بصورة أو بأخرى على سرعة العودة إلى كوسوفو؟ لست أعتقد ذلك. ومع هذا، فما زال هناك إحساس عميق بالقلق، فالبعض يرى أن قرار العودة إلى كوسوفو لم يكن صائباً في الكثير من الحالات.

بيتر مارسدن، موظف في مجلس اللاجئين البريطاني. البريد الإلكتروني:

[peter@www.baag.org.uk](mailto:peter@www.baag.org.uk)

١ أرقام الصليب الأحمر المقدوني.

٢ أرقام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

# كوسوفو وما بعدها: اللاجئون بين مرغوب ومنبوذ

بقلم: ماثيو. ج. غيبني

إن فرار نحو ٩٠٠ ألف لاجئ من كوسوفو قد جعل الدول الغربية تفتيق على ظاهرة بالغة الندرة، ألا وهي اللاجئ المرغوب.

وإثيوبيا. فوفق أحد التقديرات كانت المفوضية العليا تنفق ١,٢٣ دولار على كل لاجئ يومياً في البلقان، أي ما يزيد إحدى عشرة مرة على نسبة الأحد عشر سنتاً التي تنفقها يومياً على اللاجئين في إفريقيا. وفي كثير من مخيمات اللاجئين في مقدونيا، كانت نسبة الأطباء إلى المقيمين هي طبيب واحد لكل ٧٠٠ نسمة، بينما لا تزيد النسبة في مخيمات كثيرة في إفريقيا على طبيب واحد لكل ١٠٠ ألف نسمة على وجه التقريب.

إن السياسات التي وُضعت في عدد من البلدان الغربية بغية الحد من دخول ملتمسي اللجوء إلى أراضيها واندماجهم في مجتمعاتها، قد أعيد ترتيبها بسرعة من أجل لاجئي كوسوفو. فقررت الولايات المتحدة بعد شيء من التردد، أن توفير مأوى مؤقت للاجئين في قاعدة غوانتانامو البحرية في كوبا، وإن كان مناسباً للهايتيين، إلا إنه لا يصلح للاجئين من كوسوفو. وفي المملكة المتحدة، كان باستطاعة الكوسوفيين تحطّي القيود المفروضة على لم شمل الأسر بطريقة لا تتاح لغيرهم من اللاجئين. وفي ألمانيا، مُنح الكوسوفيون، بخلاف البوسنيين الذين كانوا قد وصلوا قبلهم، وضع "اللاجئين الفارين من حرب أهلية" بدلاً من تصنيفهم ضمن المعفيين مؤقتاً من الترحيل. وتوضح حالة الكوسوفيين المتميزة بصورة بالغة الوضوح من الجهود التي حشدت من أجل إعادة إعمار الإقليم وإعادتهم إلى مواطنهم. وفي أغسطس/آب ١٩٩٩، تعهد ما يزيد على ٦٠ بلداً وعشرات المنظمات بدفع معونة تبلغ ملياري دولار تقريباً. وتفيد مصادر للجنة العليا لشؤون اللاجئين بأن هذا المبلغ "يفوق بكثير

فريداً من وجهة النظر التاريخية، فبرامج المساعدة الناجحة التي نظمت لإغاثة موجات النزوح الهائلة كانت جزءاً هاماً. وإن كان على فترات متباعدة - من تاريخ أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. فالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة اكتسبت مكانتها الكبرى من الطريقة الناجحة التي نسقت بها جهود الغرب في التصدي لأزمات اللاجئين الناتجة عن انتفاضة المجر في عام ١٩٥٦، حيث أُعيد توطين ما يربو على ٢٠٠ ألف لاجئ استضافتهم النمسا بصورة مؤقتة، في كل أرجاء أوروبا وفي الديمقراطيات الليبرالية الأخرى. كذلك كانت برامج إعادة التوطين الواسعة النطاق من سمات جهود التصدي لأزمة اللاجئين الذين فروا من تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨. ومما لا يقبل الجدل، أن الطريقة التي عولجت بها موجات النزوح الجماعي لمئات الألوف من اللاجئين الذين فروا من فيتنام في السبعينيات والثمانينيات كانت من أنجح البرامج في هذا الصدد. ومما تجدر ملاحظته، أن كل هؤلاء اللاجئين فروا من أنظمة شيوعية. ولعل السر وراء الحفاوة بهم راجع في المقام الأول إلى رغبة إيديولوجية في إثبات إفلاس النظم الشيوعية الأخلاقي، ثم تلبية احتياجاتهم الإنسانية في المقام الثاني. أما الاستجابة لمحنة لاجئي كوسوفو، فقد حدثت بعد انتهاء الحرب الباردة وتلاشي عامل رئيسي في الحفاوة باللاجئين في الماضي.

## وتمضي الأزمات في إفريقيا متعثرة

بما تناهه من نصيب يسير

من المساعدات الإنسانية المطلوبة

وإذا كان الترحيب بلاجئي كوسوفو ظاهرة تسترعي النظر من الناحية التاريخية، فإن مقارنتها بغيرها تكشف

الاحتياجات الملحة". وفي تلك الأثناء، كانت الأزمات في إفريقيا تتفاقم مع ضآلة ما تناهه من المساعدات الإنسانية المطلوبة.

## لماذا تختلف كوسوفو عن غيرها؟

قد يُغرى المرء بقبول تعليل استجابة الغرب

عن تناقضات صارخة. فالتغطية الإعلامية التي حظيت بها مأساة كوسوفو والموارد المالية التي خصصت لعلاجها والاهتمام الدولي الذي تركز عليها كلها أمور تمثل ضرباً من الاستجابة لمحنة اللاجئين يختلف اختلافاً هائلاً عن الطريقة التي يلبي بها المجتمع الدولي حاجات اللاجئين والسكان النازحين داخل أوطانهم في أماكن أخرى مثل، سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية

**لقد** أصبح اللاجئون منظرًا منفرداً منذ منتصف الثمانينيات عندما بدأ عدد ملتمسي اللجوء إلى أوروبا الغربية في الصعود بحدّة على مدار فترة زمنية طويلة. وكان أن أعدت الحكومات الأوروبية منظومة ضخمة من التدابير الوقائية والرادعة، لمنع دخول من كانوا يُعتبرون مهاجرين غير شرعيين يهربون من الفقر أو يسعون للعيش على معونات البطالة أو من يمثلون تهديداً للأمن القومي في بعض الحالات.

ومن عجائب الأمور، اتخاذ التيار السالف الذكر اتجاهًا عكسيًا في مارس/آذار عندما بدأ ألبان كوسوفو في الفرار بأعداد كبيرة. وفجأة تحولت وسائل الإعلام التي كان شغلها الشاغل في السابق كشف حيل اللاجئين الساعين للتمتع بالخدمات الاجتماعية ومؤامراتهم للتسلل إلى البلاد بصورة غير مشروعة، إلى سرد مآسي قصص السكان الذين أُجبروا على الفرار بعبارات تقطر بالعاطف معهم. كما تبدلت بين عشية وضحاها نظرة الجمهور السائدة للاجئين، والتي كانت ترى فيهم مهاجرين تركوا أرضهم لأسباب اقتصادية، فأصبحوا يرون في جموع النازحين أناساً جديرين بالحصول على المعونة من الجهات العامة والخاصة. وقد عرض عدد كبير من الأشخاص إيواء لاجئي كوسوفو في منازلهم، وتغيرت إجراءات الحكومات بدورها. فحلت التدابير العملية مكان العبارات الخطابية المزمّنة المنادية بالتعامل مع "جذور المشكلة" عندما تحرك حلف شمال الأطلسي لإنهاء الأزمة الإنسانية، وإن كان ذلك عن طريق مواصلة حملة قصف جوي انقسم الرأي حولها.

فكيف أدت أزمة كوسوفو إلى تحول معاكس لمدّ العداة العام تجاه اللاجئين في الدول الغربية؟ وهل هناك ما قد نتعلمه حتى يساعدنا على استنفار استجابة أكثر شمولاً وإنسانية تجاه اللاجئين وملتمسي اللجوء بصفة عامة؟

## تأملات في أزمة كوسوفو

ليست ظاهرة الترحيب بقدم اللاجئين حدثاً



نقول أن مصالح دول الغرب على المدى البعيد لن تتأثر بالأزمات الإفريقية؟ وما هو وزن الإقليمية الفعلية في سياق دولي يُمكن اللجوء من عبور القارات والتماس اللجوء؟

وإذا ما انتقلنا إلى التورط، علينا إعادة النظر في ما يؤدي إلى ظهور اللاجئين. وإذا كانت العلاقة بين لاجئي كوسوفو وحملة القصف الجوي لحلف شمال الأطلسي علاقة قوية بشكل خاص، فإن لدول الغرب علاقات أقل وضوحاً بصراعات أخرى من خلال تجارة الأسلحة والتدخل الاستعماري وتدعيم الحكومات أو المتمردين. ألا تعتبر الدول الغربية معنية أيضاً بمحنة اللاجئين الذين تخلفهم هذه الصراعات؟

وأخيراً، نحن بحاجة إلى الاعتراف بأن للتقارب حدوداً تخضع للمراجعة والتغيير. إن ما يعترض سبيل شعور الغربيين بالتقارب مع محن اللاجئين الأفارقة ليس هوة سحيقة لا يمكن عبورها، بل هو مجموعة من الافتراضات النابعة أساساً من الجهل. إن التصدي لهذه الافتراضات والسعي لتجسيد مأساة اللاجئين الأفارقة بمجموعة متنوعة من الطرق المختلفة أمر من شأنه أن يدفع الرأي العام في الغرب للشروع في إيجاد روابط أكثر وثاقة تجاه وضع عدد أكبر من لاجئي العالم. ولعلنا نجد في تباين الأجناس والأعراق في المجتمعات الغربية نقطة الانطلاق اللازمة لإعادة تقييم هويتنا في الدول الغربية، وإعادة التفكير من خلال العملية السابقة في علاقتنا بغير الأوروبيين.

إن عملية تنمية العلاقات لن تؤدي بالضرورة إلى استجابة أكثر شمولاً تجاه اللاجئين، لأن القوى التاريخية والاجتماعية والثقافية الجبارة ستعمل بلا شك على التفاوت في الترحيب بين جماعات اللاجئين. بيد أن تجربة كوسوفو تثبت قدرة هذه العلاقات على تعديل السياسات الأساسية للاستجابة للاجئين ولو لفترة قصيرة. إن المزيد من هذا النوع من التغيير هو ما نحتاج إليه تحديداً في وقت لا تبدو فيه السياسات التقييدية في طريقها إلى الزوال.

ماتيو ج. غيبني محاضر قسم إليزابيث كولسون بشأن الهجرة القسرية في مركز دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد. البريد الإلكتروني: [matthew.gibney@qeh.ox.ac.uk](mailto:matthew.gibney@qeh.ox.ac.uk)

إن كنت تريد التعليق على أي من المقالات المتعلقة بكوسوفو، الرجاء الاتصال بالمحررين قبل أول نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٩. انظر صفحة ٢ للاطلاع على تفاصيل الاتصال.

إلى وسيلة ما لسد تلك الفجوة إذا كنا نتطلع إلى عالم يحظى فيه اللاجئين في وسط إفريقيا بنفس الاهتمام الذي نشعر به تجاه لاجئي وسط أوروبا. والحل الواضح لتحقيق هذا الإنجاز، هو تطهير استجاباتنا للاجئين من أهواء التحيز السياسي والثقافي الذي يجعل شعورنا بمعاناة الغير في الوقت الحاضر تتفاوت حسب هويته. ويطرح القانون الدولي للاجئين نموذجاً لعالم يخلو من لاجئين مرغوبين وآخرين منفرين، أي عالم ينعم فيه جميع اللاجئين بنفس المعاملة. إن اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الذي عدلها يحملان طابعاً عالمياً. فالمادة ٣٣ التي تحظر الرد تطبق على أي لاجئ بحكم صفته، كما أنها لا تطبق فقط على جماعات السكان التي يتصادف أن تثير محنها هوى عابراً في نفوس فئة الناخبين في دول الغرب.

وعلى أية حال، فإن ما يسترعي النظر في الاستجابة لأهل كوسوفو كان تجاوزها لكل الشروط الأساسية التي حددتها أحكام القانون الدولي كحد أدنى لمعاملة اللاجئين (وهي شروط جوهرية) رغم أنها لا تفي إلا بأبسط احتياجاتهم. فالقانون الدولي لم ينص على إجلاء اللاجئين أو معاونتهم على تعمير موطنهم الأصلية ناهيك عن مطالبة الجماهير بالتبرع بمبالغ هائلة من المال لصالح المنظمات الإنسانية. إن الخصائص السابقة للاستجابة لأزمة كوسوفو لم تنبع من رغبة محايدة في تخفيف معاناة جماعة من البشر، بل من إحساس الشعوب بأنها طرف في محنة اللاجئين المعنيين وبالعلاقة التي تربطها بهم. وربما لا يكون أهم سؤال يظهر بعد كوسوفو، هو كيف نتخلص من الحاجة لوجود العوامل السابقة لكي نتصدى لمحن اللاجئين على هذا النحو من القوة، بل هل نستطيع أن نعد برامج على هذا النحو من القوة لتلبية احتياجات اللاجئين الآخرين الذين باتت محنتهم في طي النسيان. . . والسؤال الذي نطرحه هنا، هو هل نستطيع تنمية نوعية من العلاقات تجعل من الإثيوبيين أو الروانديين لاجئين مرغوباً فيهم؟

إننا بحاجة إلى أن نبدأ بالاعتراف بأن العلاقات التي كانت تشكل أساساً للاستجابة لأزمة كوسوفو تتكون من مركبات اجتماعية وسياسية تتغير بمرور الوقت. لذلك سيظل الاحتمال قائماً على الدوام بأن يعاد تفسير هذه المركبات وأن توظف لخدمة جماعات أخرى من اللاجئين، وحتى نتوصل إلى مؤشر يوضح كيف نقوم بذلك، دعونا نعيد النظر في العوامل التي أضفت تلك القوة على الاستجابة لكوسوفو.

وعندما نبدأ بالإقليمية، يتعين علينا السؤال عن معنى الجوار في عالم غيرت فيه التقنية بما في ذلك وسائل النقل والاتصالات طبيعة المسافات بصورة جذرية. فهل نُصدّق القول بالفعل عندما

لندعيم أهدافها، باتت تشعر بمسؤولية كبيرة وخاصة تجاه محنة هؤلاء اللاجئين.

وسأطلق على العامل الرئيسي الأخير اسم **التقارب**. إن أوروبا ليست إقليمياً جغرافياً فحسب، بل إنها في نفس الوقت كيان ذو هوية وهي أيضاً مسمى لقوم لهم حضارة وثقافة مشتركة. وليس لتلك الهوية أثر كبير في معظم الوقت كما يتضح من النجاح المحدود الذي حققته محاولات الاتحاد الأوروبي مؤخراً في سعيه لتأسيس هوية أوروبية موحدة. ومن المحتمل أن تكون الفروق من ناحية الخصائص الموضوعية بين الأوروبيين بنفس اتساع الفروق بينهم وبين غير الأوروبيين. ومع ذلك، تشير الاستجابة لأزمة كوسوفو أن لبعض عناصر تلك الهوية قدراً كبيراً من القوة ولا سيما عند أوقات المحن والشدائد.

وبالنسبة للمواطن الأوروبي، يبدو معظم اللاجئين الإفريقيين كيانات غامضة. فمطم معيشتهم يبدو غريباً عليه، بل ومختلف أشد الاختلاف عن نمط المعيشة المألوف لدى الأوروبيين بحيث يستحيل على ابن أوروبا أن يتصور كيف يختل نمط حياة المواطن الإفريقي عندما يجد نفسه مضطراً للنزوح عن دياره. وقد ساعد على ترسيخ هذا الإحساس بالاختلاف تلك التصورات المفترضة عن حياة الإفريقيين التي تخلفت من العصور الغابرة والتي تنطوي على نزعة عنصرية في أحيان كثيرة. أما في حالة كوسوفو، فقد رأى الأوروبيون نمطاً من اللاجئين لا يختلف في نمط حياته عنهم، وكان من السهل عليهم أن يدركوا أبعاد محنتهم، فهم إناس أرغموا على ترك ديارهم ويرتدون ملابس مماثلة هربوا بسياراتهم (وواجهوا اختناقات المرور أثناء رحلتهم إلى بر الأمان) وهم يروون قصصهم بالطريقة التي تألفها أذان الغربيين عند الاستعانة بمرجمين مجيدين ويجيدون التعبير. فالعامل الذي أكسب هؤلاء اللاجئين تعاطف رجل الشارع في الغرب هو أنه أحس بأن ما حدث لأهل كوسوفو وأسرهم وجيرانهم قد يحدث له هو ذاته ولأسرته ولجيرانه، واستطاع بسهولة أن يدرك كم المعاناة الذي يتعرض له الواحد منهم عندما يصبح لاجئاً.

## التعلم من درس كوسوفو

ما الدروس التي يمكن الخروج بها من الخصائص السابقة لجهود التصدي لأزمة كوسوفو؟ إن تبين الدور الذي تلعبه العوامل المتصلة بالانتماء إلى نفس الأرض والإحساس بالمسؤولية عما يحدث والتقارب مع الضحايا في تشكيل الجهود الرامية لمعالجة المحنة لما يساعدنا على تحديد الفجوة التي تفصل بين جهودنا المعتادة في التصدي لمحن النزوح واللجوء وبين ما قمنا به بالفعل في كوسوفو (تخفيف المعاناة عن قوم تربطنا بهم صلات قوية). إننا بحاجة إلى التوصل